S/PRST/2000/25

الأمــم المتحـدة



Distr.: General
20 July 2000
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

أفاد رئيس مجلس الأمن، خلال الجلسة ٤١٧٤ التي عقدها المجلس في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ للنظر في البند المعنون ”دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة“ أن البيان الرئاسي التالي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق المجلس، وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى بيانات رئيسه المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (S/PRST/1999/34)، و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/28)، و ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/29)، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/35)، و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/10)، ويشير أيضا إلى قرارات مجلس الأمن ١١٩٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ١١٩٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ١٢٠٨ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و ١٢٠٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وإذ يضع في اعتباره مسؤوليته الأساسية، بموجب الميثاق، عن صون السلم والأمن الدوليين، يؤكد من جديد دوره في اتخاذ الخطوات الملائمة الرامية إلى منع نشوب الصراعات المسلحة. ويؤكد التزامه بمبادئ الاستقلال السياسي لجميع الدول، وسيادها وسلامتها الإقليمية. ويؤكد المجلس أيضا الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة صون السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين وعلى أهمية علاقات الصداقة فيما بين جميع الدول ويؤكد الواجب الإنساني والأخلاقي الأساسي الذي يدعو إلى منع نشوب الصراعات وتصعيدها. وما يعود به ذلك من منافع اقتصادية. ويشدد، في هذا الصدد، على ضرورة خلق ثقافة ترفض هذه الصراعات. ويؤكد المجلس من جديد إيمانه بأن الإنذار المبكر

والدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات عناصر مترابطة ومتكاملة لأي استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات. ويشدد المجلس على مواصلة التزامه بالتصدى للصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

"ويدرك مجلس الأمن أن السلام لا يعني غياب الصراع فحسب بل يدرك أيضا أنه يتطلب عملية دينامية وإيجابية قائمة على المشاركة يشجع فيها الحوار وتحل الصراعات بروح التفاهم والتعاون. وإذ يضع المجلس في اعتباره أن أسباب الصراعات كثيرا ما تنشأ في عقول البشر، فإنه يدعو الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات المعنية الأخرى إلى تعزيز ثقافة السلام. ويسلم المجلس بأهمية التنفيذ السليم لإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (A/RES/53/243) لمنع العنف والصراعات ولتعزيز الجهود الرامية إلى خلق ظروف مواتية للسلام، وتوطيد هذه الظروف عن طريق بناء السلام في فترات ما بعد الصراع.

"ويشير مجلس الأمن إلى أهمية الدور الذي يضطلع به في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد من جديد أهمية أن ينظر في جميع الأوضاع التي قد تتدهور لتصبح صراعات مسلحة وأن ينظر في اتخاذ إجراءات لمتابعة ذلك، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، يعرب عن مواصلة استعداده النظر في الافادة من البعثات التي يوفدها، بموافقة البلدان المضيفة لتقرر ما إذا كان ثمة أي نزاع أو وضع يفضي إلى إمكانية احتكاك دولي أو إذكاء نزاع مما قد يهدد صون السلم والأمن الدوليين، ولتضع توصيات بإجراءات يتخذها مجلس الأمن حسب الاقتضاء.

"ويؤكد مجلس الأمن على أهمية أن تقدم جميع الدول دعمها التام للجهود التي يبذلها المجلس وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى ذات الصلة في وضع وتنفيذ استراتيجيات ملائمة لمنع الصراعات المسلحة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد المجلس أهمية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ويشير إلى التزام أطراف المنازعات بالسعي بنشاط من أجل التوصل إلى حل سلمي وفقا لأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويشير المجلس أيضا إلى التزام جميع الدول الأعضاء بقبول وتنفيذ قراراته بما فيها القرارات المتعلقة بمنع الصراعات المسلحة.

"ويشدد المجلس أيضا على أهمية أن تكون ثمة استجابة دولية منسقة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي كثيرا ما تشكل الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة.

"ويشير مجلس الأمن إلى ما يضطلع به الأمين العام من دور أساسي في منع الصراعات المسلحة وفقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، ويعرب عن استعداده لاتخاذ إجراءات وقائية ملائمة استجابة للمسائل التي توجه الدول الأعضاء أو الأمين العام انتباهه اليها والتي يبدو أنها تنطوي على مخاطر تهدد السلم والأمن الدوليين. ويشجع المجلس الجهود المستمرة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرتها في مجال الإنذار المبكر، وينوه في هذا الصدد، بأهمية تنوع مصادر المعلومات، بالنظر إلى تعدد العوامل التي تسهم في إذكاء الصراعات، ويدعو الأمين العام إلى تقديم توصيات للمجلس، آخذا في اعتباره آراء الدول الأعضاء ومستندا إلى التجارب المكتسبة في الماضي، بشأن أكثر استراتيجيات الإنذار المبكر فعالية وملاءمة واضعا في اعتباره الحاجة إلى ربط الإنذار المبكر بالاستجابة المبكرة. ويدعو المجلس الأمين العام إلى أن يقدم إلى المجلس تقارير عن تلك المنازعات وأن يشمل ذلك، حسب الاقتضاء، مسألة الإنذار المبكر، وأن يقدم مقترحات بشأن ما ينبغي اتخاذه من تدابير وقائية.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية دور المنظمات والترتيبات الإقليمية في منع الصراعات المسلحة بما في ذلك منعها من خلال تنمية الثقة وتدابير بناء الأمن، ويؤكد من جديد على الحاجة إلى إقامة تعاون وتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية يتسمان بالفعالية والاستمرار في منع الصراعات المسلحة وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويعرب عن استعداده، في إطار مسؤولياته، لدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام بالتعاون مع قيادات المنظمات والترتيبات الإقليمية لوضع استراتيجيات وبرامج يتم استخدامها على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، يحث على تعزيز وسائل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية بما في ذلك التعاون في مجال الإنذار المبكر وتبادل المعلومات. ويسلم بالحاجة إلى تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية، وبوجه خاص آليتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية وجود استراتيجيات فعالة لبناء السلام في فترات ما بعد الصراعات في منع نشوب الصراعات من جديد. وفي هذا السياق، يسلم أيضا بالحاجة إلى إقامة تعاون وثيق فيما بين هيئات منظومة الأمم المتحدة ومع

المنظمات والترتيبات الأخرى في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع ويعرب عن استعداده للنظر في سبل النهوض بهذا التعاون. ويشدد أيضا على أن تحديد ولايات لحفظ السلام تراعي المتطلبات العسكرية التنفيذية والحالات ذات الصلة الأخرى في الميدان يمكن أن يساعد على منع نشوب الصراعات من جديد. ويؤكد أهمية تعزيز التعاون بينه وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات المسلحة بما في ذلك التعاون في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي كثيرا ما تشكل الأسباب الأساسية للصراعات. ويؤكد على أن الإصلاح والتعمير في الميدان الاقتصادي عنصران هامان في تنمية مجتمعات ما بعد الصراعات على المدى الطويل وفي إحلال سلام دائم، ويشدد على أهمية تقديم المساعدة الدولية في هذا الصدد.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية الانتشار الوقائي في الصراعات المسلحة ويكرر الإعراب عن استعداد للنظر في إيفاد بعثات وقائية في الظروف الملائمة بموافقة البلدان المضيفة.

"ويشير مجلس الأمن إلى الأهمية التي أولاها في بيانه المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع، التي يمكن أن تكون أساسية في استقرار الحالات في فترات بعد الصراعات، إذ تحد من احتمال تجدد العنف وتسهل الانتقال من الصراع إلى الأوضاع الطبيعية ثم إلى التنمية. وسوف يتخذ المجلس أيضا تدابير ملائمة، بموافقة الدول المعنية، تهدف إلى منع تكرار الصراعات المسلحة بوسائل منها وضع برامج ملائمة لتزع سلاح المقاتلين القدماء وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بمن فيهم الأطفال الجنود.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام. ويشدد على أهمية زيادة مشاركتها في جميع جوانب عملية منع الصراعات وحلها.

"ويدرك مجلس الأمن أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، وبوجه خاص الماس، يمكن أن يسهما في تصعيد الصراعات. وما يقلق المجلس بوجه خاص أن العائدات المتأتية من الاستغلال غير المشروع للسلع العالية القيمة والاتجار بها، مثل الماس، يوفران أموالا لشراء الأسلحة، الأمر الذي يزيد من حدة الصراعات والأزمات الإنسانية وخاصة في أفريقيا. ويعرب لذلك عن استعداده، للسعي من أجل أن تتعاون الدول الأعضاء ودوائر التجارة والأعمال في الحد من الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد والاتجار بها وبوجه خاص الماس، وفي تنفيذ

التدابير التي فرضتها قراراته ذات الصلة الرامية إلى الحد من التدفقات غير المشروعة للماس تنفيذا فعالا.

"وإذ يدرك مجلس الأمن، تماما مسؤوليات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، يشدد على ما لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها من أهمية بالغة في صون السلم والأمن الدوليين.

"ويشدد مجلس الأمن أيضا، بوجه خاص، على أهمية نزع السلاح الوقائي في الحيلولة دون نشوب الصراعات، ويعرب عن قلقه لأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكدسها وتداولها بشكل مفرط ومزعزع للاستقرار في أنحاء عديدة من العالم أسهمت في تصعيد الصراعات المسلحة واستمرارها، كما أنها تشكل خطرا على السلم والأمن. ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع التجاري إلى زيادة جهودها الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

"ويشدد مجلس الأمن أيضا على أهمية استمرار تنسيق العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة ويرحب بالمبادرات المتخذة في هذا الصدد من قبيل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع والاتجار غير المشروعين للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والأجزاء الأخرى المتصلة بها، وبرنامج عمل الاتحاد الأوروبي/الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصدي لتهريب الأسلحة في الجنوب الأفريقي، وقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوقف جميع الأنشطة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. ويعرب عن ترحيبه بالجهود الرامية إلى منع تكديس الأسلحة الصغيرة بشكل مفرط ومزعزع للاستقرار ومناهضته وعن تشجيعه لهذه الجهود.

"ويؤكد مجلس الأمن على الأهمية البالغة لوضع ضوابط ووسائل مراقبة فعالة على الصعيد الوطني بشأن نقل الأسلحة الصغيرة. والمجلس يشجع الحكومات أيضا على التزام أقصى درجات المسؤولية في هذه المعاملات ويدعو أيضا إلى اتخاذ تدابير تكميلية فيما يتعلق بجانب العرض والطلب، بما في ذلك تدابير لمكافحة تحويل مسار الأسلحة وإعادة تصديرها بطرق غير مشروعة. ويؤكد أيضا على التزام جميع الدول بإنفاذ التدابير القائمة المتعلقة بمنع الأسلحة. ويشدد المجلس على أن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة يكتسب أهمية مباشرة في عملية البحث على الصعيد العالمي عن السبل والوسائل الرامية إلى الحد من تكديس الأسلحة الصغيرة بشكل مفرط ومزعزع للاستقرار، وخاصة في مناطق الصراعات.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية توافر موارد كافية وثابتة وقابلة للتنبؤ فيما يتعلق بالعمل الوقائي. ويسلم المجلس أيضا بأهمية توفر تمويل مستمر للأنشطة الوقائية على المدى الطويل. ويحث المجلس على وضع منع الصراعات في استراتيجيات المساعدة الإنمائية موضع الاعتبار. والتسليم بالحاجة إلى كفالة أن يكون الانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى مرحلة التنمية في فترة ما بعد الصراعات خاليا من أي عقبات.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية الأنشطة التي تتلقى الدعم من الصندوق الاستئماني للأنشطة الوقائية ويحث الدول الأعضاء على المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني.

"ويسلم مجلس الأمن بأن هناك طلبا متزايدا على الشرطة المدنية، باعتبار ذلك عنصرا حاسما في عمليات حفظ السلام، وجزءا من النهج العام المتبع لمنع الصراعات. ويطلب إلى الدول الأعضاء استكشاف السبل الكفيلة بالاستجابة إلى هذا الطلب على نحو عاجل وفعال. ويدعو المجلس الأمين العام إلى إدراج توصياته بهذا الشأن في التقرير المتعلق بمنع الصراعات المطلوب أدناه.

"ويؤكد مجلس الأمن الحاجة إلى مواصلة النظر بعمق في هذه المسألة، ويدعو، في هذا الصدد، الأمين العام إلى أن يقدم إلى المجلس بحلول أيار/مايو ٢٠٠١ تقريرا يتضمن تحليلا وتوصيات حول ما يتخذ من مبادرات في منظومة الأمم المتحدة، على أن يضع في الاعتبار الخبرة السابقة المكتسبة وآراء وملاحظات الدول الأعضاء حول منع الصراعات المسلحة.

"ويؤكد مجلس الأمن أن منظمة مثل الأمم المتحدة تم إصلاحها ودعمها وتزويدها بأسباب الفعالية،، لا تزال ضرورية للمحافظة على السلام والأمن، وهما عنصران أساسيان لمنع الصراعات، ويؤكد كذلك أهمية تعزيز قدرة المنظمة على اتخاذ الإجراءات الوقائية، وحفظ السلام وبناء السلام.

"ويشير مجلس الأمن إلى البيان الذي أصدره رئيسه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ويؤكد من جديد استعداده للنظر في إمكانية عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية حول مسألة منع الصراعات المسلحة خلال جمعية الألفية.

"وسيظل مجلس الأمن يبقي هذه المسألة قيد نظره".